

## الفصل الرابع

### الولايات المتحدة-إسرائيل-فلسطين

فى ٢٠٠١م، لاحظ عالم الاجتماع بالجامعة العبرية «باروخ كيميرلينج» التالى :  
«ما كنا نخافه تحقق». اليهود والفلسطينيون واقعون الآن «تحت حالة من الارتداد إلى القبيلة الخرافية... الحرب تبدو وكأنها مصير محتوم»، تبدو كأنها حرب «شريرة استعمارية»<sup>(١)</sup>. بعد اقتحام إسرائيل لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى ربيع ٢٠٠٢م، كتب «زائيف شتيرن هيل» - زميل «كيميرلينج» - «أنه فى داخل إسرائيل المحتلة... تبدو الحياة الإنسانية رخيصة». فالقيادة «لم تعد تتحرج من التحدث عن الحرب، بينما هى فى حقيقة الأمر متورطة فى أعمال الشرطة الاحتلالية، مما يعيد إلى ذاكرتنا اقتحام الشرطة البيضاء للمناطق السوداء الفقيرة فى جنوب أفريقيا، فى أثناء فترة التفرقة العنصرية»<sup>(٢)</sup>. ويؤكد المثان على أمر واضح: لا يوجد هناك توافق بين «الجماعات الإثنية الوطنية»، التى ارتدت تجاه القبيلة. إن الصراع متمركز فى أراض، ظلت قابضة تحت احتلال عسكري غاشم، طيلة ٣٥ سنة. تعامل فيها المحتل - صاحب القوة العسكرية الكبرى - بتأييد هائل من قبل القوة الكبرى، سواء كان هذا التأييد عسكرياً، أو اقتصادياً، أو دبلوماسياً. أما المقيمون فى تلك الأراضى، فهم يقفون وحدهم بدون سلاح، الكثير منهم يعيشون بالكاد فى مخيمات مزرية وبائسة، وهم يعانون حالياً أشد أنواع الإرهاب الدامى الشرس، التى تحملها تلك الحروب «الشريرة الاستعمارية»، الأمر الذى يدفعهم الآن إلى القيام بعمليات وحشية فى حق أنفسهم، كنوع من الانتقام.

وبالرغم من أن «عملية» أو سلو «السلمية» قد غيرت الشكل الخارجى

للاحتلال، إلا أنها لم تغير المفهوم الأساسي . فقبيل انتقال الحكومة إلى «إيهود باراك»، كتب المؤرخ «شلومو بن عامي» قائلاً : إن «اتفاقيات أو سلو قد أسست على قاعدة الاستعمار الجديد، حيث يصير طرف معتمداً على الطرف الآخر مدى الحياة»<sup>(٣)</sup>. وبعدها، صار «بن عامي» مهندساً للمقترحات الأمريكية-الإسرائيلية في كامب ديفيد، في صيف ٢٠٠٠م، والتي بقت ملتزمة بشرط الاعتماد على الآخر. وقدمت الشئ على هذه المقترحات، وبشدة، فيما كتبه المعلقون الأمريكيون. كما تم إلقاء اللوم والتقريع على الفلسطينيين، وعلى قائدهم الشرير، لكونهم أفسلوا المحادثات، مما أدى إلى العنف المتتالي. ويعلق «كيميرلينج» قائلاً: إن هذا «غش وتدليس»، مضيفاً صوته إلى بقية المعلقين المحترمين الجادين<sup>(٤)</sup>.

قدم مقترح كليتون-باراك بعض الخطوات التي تساهم في تفعيل الاستيطان ذي الشكل «البانتوستانى». فقبيل قمة كامب ديفيد، كان فلسطينيو الضفة الغربية محصورين أو محبوسين في أكثر من ٢٠٠ منطقة متبعثرة، فجاء هذا المقترح ليحقق تحولاً إيجابياً، الذي تمثل في: تعزيز ثلاثة كانتونات، تحت الهيمنة الإسرائيلية، منفصلة عن بعضها البعض، وكذلك منفصلة عن المقاطعة الرابعة (شرق القدس)، التي تعتبر مركزاً للحياة والاتصالات الفلسطينية في المنطقة. أما في غزة، الكانتون الخامس، فقد ترك الأمر بدون توضيح، اللهم إلا أن يبقى سكانها محصورين ومسجونين، كما كانوا من قبل. ومن المعروف، ومن المدرك جيداً، ألا تجد الخرائط أو التفاصيل - التابعة للمقترح - لها مكاناً في وسط الاتجاه الأمريكي السائد.

لا يشك أحد في أن الدور الأمريكى سيظل وسيبقى حاسماً وفاصلاً . ومن ثم، فإنه من المهم جداً أن نفهم ماهية هذا الدور، طيلة السنوات السابقة، وكيفية إدراكه في الداخل . ففي جريدة «النيويورك تايمز»، أثنى المحررون على خطاب الرئيس، وكذلك على «ثاقب رؤيته الجديدة»، والتي كانت إحدى عناصرها «إنهاء الإرهاب الفلسطينى»، فى أسرع وقت ممكن . وبعدها، برزت كلمات مثل «التجميد، الانسحاب إلى الوراء، المستوطنات اليهودية، التفاوض بشأن الحدود الجديدة»،

وهي كلمات كان الهدف منها إنهاء الاحتلال ، وإتاحة الفرصة لإقامة دولة فلسطينية . فإذا انتهى الإرهاب الفلسطيني ، فسيتشجع الإسرائيليون «لأخذ العرض التاريخي الذي عرضته جامعة الدول العربية ، والذي يتلخص في سلام واعتراف كاملين مقابل انسحاب إسرائيلي ، أكثر جدية» . ولكن ، على القيادة الفلسطينية أن تظهر أولاً أنها «شريك دبلوماسي شرعي»<sup>(٥)</sup> .

وهذه الصورة تم نسخها واقعياً من الثمانينات ، حينما حاولت كلٌ من الولايات المتحدة وإسرائيل - وبإصرار شديد - التملص من عروض منظمة التحرير الفلسطينية ، المتعلقة بالتفاوض والتسوية السياسية ، حيث أكدت الدولتان أنه «لا وجود لدولة فلسطينية إضافية» (على اعتبار أن الأردن دولة فلسطينية) ، وأنه «لا تغيير في وضع غزة وأريحا ، إلا فيما يتفق مع الخطوط الأساسية للحكومة (الإسرائيلية)<sup>(٦)</sup> . كل هذه الأمور لم يتم نشرها في الصحف الأمريكية التابعة للاتجاه السائد ، كما كان الحال دائماً من قبل ، إلا أن هذا لم يمنع المعلقين الأمريكيين من لمز ونقد الفلسطينيين ، باعتبارهم مؤدلجين فكرياً تجاه الإرهاب ، وباعتبارهم أيضاً محبطين للمحاولات الإنسانية الأمريكية .

إن الحائل الأساسي «للرؤية الثاقبة الجديدة» يكمن - وسيظل كامناً - في الاتجاه الرفضي الأحادي الأمريكي . فلم يوجد ، حقيقة ، شيء جديد في «العرض التاريخي» الذي قُدم في مارس ٢٠٠٢ م . ذلك العرض الذي أعاد وكرر نفس المعاني الأساسية التي أطلقها قرار مجلس الأمن في يناير ١٩٧٦ م ، والذي وقفت وراءه جميع دول العالم ، بما فيها الدول العربية ، والمعسكر السوفييتي ، وأوروبا - باختصار كل من كان يهمه الأمر . إلا أنه طبعاً قوبل بالرفض من جانب إسرائيل ، وبالتنقض من جانب الولايات المتحدة ، التي استخدمت حقها في الفيتو . . . ومن ثم ، تم نقضه تاريخياً . وقد طالب القرار بتسوية سياسية على الحدود المعترف بها دولياً «بترتيبات مناسبة . . . من أجل ضمان . . . السيادة ، وحدة أراضي ، والاستقلال السياسي لجميع الدول في المنطقة ، وحقهم في العيش في سلام ، في نطاق حدود

آمنة ومعترف بها»- وهو ببساطة تعديل لقرار الأمم المتحدة ٢٤٢ (كما تفسره الولايات المتحدة رسميًا)، مع إدراجه للدولة الفلسطينية. وقد قدمت الدول العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأوروبا مبادرات مشابهة، والتي تم رفضها وصدها من قبل الولايات المتحدة، والتي أيضًا تم حذف أغلبها من المناقشات العامة.

ولا نتعجب، عندما نجد أن المبدأ الأول والأخير للاحتلال تمثل في الامتھان المتواصل والمذرى للكرامة الإنسانية، إلى جانب عمليات التعذيب، والإرهاب، وتدمير الممتلكات، والتشريد، والاقْتلاع، والاستيطان، والاستيلاء على الثروات الأساسية، مثل المياه. وطبعًا، تطلب هذا مددًا أمريكيًا جازفًا، ممتدًا طوال سنوات كليتون-باراك. وكما أقرت الصحف الإسرائيلية، «فإن حكومة باراك تعطى لشارون قدرًا مذهلاً من الصلاحيات»، «حيث شهدنا بناء أكبر عدد من المنازل فى الأراضى منذ تولى شارون وزارة الإنشاء والاستيطان فى ١٩٩٢م، قبيل أوسلو». وتم تمويل هذه المستوطنات من قبل دافع الضرائب الأمريكى، الذى وقع تحت تأثير حكايات الغش والتدليس - حكايات «الرؤى» و«العظمة» - التى كانت تقصها عليه القيادة الأمريكية، والتى تضمنتها أيضًا حكايات الإرهابيين، مثل عرفات، الذين خانوا «ثقتنا»... وربما أيضًا حكايات بعض المتطرفين الإسرائيليين الذين يبالغون فى جرائمهم.

أما عن كيفية عودة عرفات إلى استعادة «ثقتنا»، فيتم توضيحها ببلاغة من قبل «إدوارد ووكر»، الموظف بوزارة الخارجية الأمريكية، والمسئول عن المنطقة تحت إدارة كليتون. إن عرفات المنشق، عليه أن يعلن بمنتهى الوضوح والصراحة «أنا نضع مستقبلنا ومصائرنا فى أيدي الولايات المتحدة»، التى قادت حملتها لتقويض الحقوق الفلسطينية طيلة ثلاثين عامًا (٧).

وثمة تعليقات جادة، بل أكثر جدية، اعترفت بأن «العرض التاريخى» «مشروع فهد السعودى» لعام ١٩٨١م، هو المشروع الذى قوِّض - كما كان يُزعم دائماً - الرفض العربى لقبول الوجود الإسرائيلى. إلا أن «مشروع فهد» قد تم

تقويضه من قبل رد فعل إسرائيل، والذي أنكرته صحف التيار العام، واصفة إياه بالرد «الهيستيري». فقد حذر «شيمون بيريز» من هذا المشروع، باعتباره «تهديداً لصميم الوجود الإسرائيلي». ثم قام الرئيس الإسرائيلي «حاييم هيرتسوج» بإدانة منظمة التحرير الفلسطينية، معتبراً إياها «المؤلف الحقيقي لمشروع فهد»، بل إن «هيرتسوج» اعتبر هذا المشروع أكثر خطورة من قرار مجلس الأمن في يناير ١٩٧٦م، والذي اعتبره أيضاً «هيرتسوج» - وهو الذي كان يشغل ساعتها منصب سفير إسرائيل بالأمم المتحدة - «معداً» من قبل منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(٨)</sup>. وبالرغم من وقوف الأخيرة وراء المشروعين، إلا أن كل هذه الاعتبارات ليس لها أى دليل من الصحة، ولكنها تعكس فى نفس الوقت مدى الرعب الذى استولى على قلوب وعقول الحماة الإسرائيليين، حيال التسوية السياسية، بالرغم من وجود ذلك التأييد الأمريكى القاطع لها. إن المشكلة الأساسية، إذن، تعود إلى واشنطن، التى طالما أيدت الرفض الإسرائيلى للتسوية السياسية، بالرغم من أن التسوية السياسية كانت تحظى بإجماع دولى واسع، وبالرغم من إعادتها مراراً وتكراراً فى «العرض التاريخى لجامعة الدول العربية».

وقد تقوم الولايات المتحدة حالياً بإجراء بعض التعديلات على سلوكها «الرفضى» للحقوق الفلسطينية، إلا أنها، فى النهاية، ليست إلا تعديلات تكتيكية وبسيطة جداً. ففى الوقت الذى تم التخطيط فيه لضرب العراق، سمحت الولايات المتحدة بقرار من قبل الأمم المتحدة، يدعو إلى الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى التى احتلت حديثاً «بدون تأخير» - بمعنى آخر «فى أسرع وقت ممكن»، كما أوضح وزير الخارجية «كولين باول». فالإرهاب الفلسطينى لا بد أن ينتهى «فى أقصى سرعة»، أما الإرهاب الإسرائيلى، وهو الأشد ضراوة، وهو المستمر منذ ٣٥ عاماً، فلا بأس من أن يأخذ وقته. وفى لحظتها، صعدت إسرائيل ضرباتها للفلسطينيين، الأمر الذى جعل «باول» يقول التالى: «أنا سعيد لسماعى ما يقوله رئيس الوزراء عن تعجيله فى عملياته»<sup>(٩)</sup>. وقد توجد شكوك كثيرة حول تأخير قدوم «باول» إلى إسرائيل، وأن هذا التأخير لم يكن إلا «لتعجيل» العمليات الشارونية ضد الإرهاب الفلسطينى.

وكذلك سمحت الولايات المتحدة بقرار للأمم المتحدة الذى ينادى بإيجاد «رؤية»

لدولة فلسطينية<sup>(١٠)</sup>. إلا أن حتى هذه الإماءة، التي لاقت الكثير من التهليل، لا تنهض ولا ترقى للمستوى الذى وصلت إليه دولة جنوب أفريقيا منذ أربعين عاماً، حينما قام النظام العنصرى بتنفيذ «رؤيته» للدول التي يديرها السود.

وفى نفس الوقت، تواصل الولايات المتحدة «تعزيزها للإرهاب» - وهو ما اقتبسناه من كلمات الرئيس جورج دبليو بوش - من خلال إمداد إسرائيل بوسائل الإرهاب والتدمير، والتي تتضمن شحنة جديدة من أحدث طائرات الهليكوبتر فى الترسانة الأمريكية<sup>(١١)</sup>.

وفى ديسمبر ٢٠٠١م، تم توضيح هذا الالتزام الأمريكى نحو «تعزيز الإرهاب»، حينما استعملت الإدارة الأمريكية حقها فى القيتو، رافضة قرار الأمم المتحدة الذى طالب بتنفيذ خطة ميتشيل، والذى طالب بإرسال مراقبين دوليين للنظر فى تخفيض حدة العنف، وهو الأمر الذى أيد بشدة عالمياً، ولكنه رُفض بشدة إسرائيلياً، وعوق بشدة أمريكياً<sup>(١٢)</sup>. لقد استُخدم القيتو الأمريكى فى أثناء فترة «هادئة» - فترة امتدت إلى ثلاثة أسابيع، لم يتخللها سوى مقتل جندي إسرائيلى واحد، مع مقتل ٢١ فلسطينياً منهم سبعة أطفال، فى ظل ١٦ عملية اقتحامية إسرائيلية فى داخل أراض تحت الحكم الفلسطينى<sup>(١٣)</sup>. وقبل عشرة أيام من القيتو، قاطعت الولايات المتحدة - ومن ثم أحبطت - مؤتمراً دولياً فى جنيف؛ لأنه استدل فى النهاية بأن «ميثاق جنيف الرابع» ينطبق على الأراضى المحتلة، ومن ثم، فكل ما تفعله الولايات المتحدة وإسرائيل يعد «نقضاً مستفحلاً للميثاق» - يعد «جريمة حرب» بأبسط المعانى. لقد شدد المؤتمر خاصة على مسألة المستوطنات الإسرائيلية الممولة من قبل الولايات المتحدة، فأعلن عن عدم شرعيتها، كما أنكر وأدان استخدام «القتل المقصود، التعذيب، الترحيل غير القانونى، الحرمان المقصود من حقوق المحاكمة العادلة والمنظمة، والتدمير الموسع والاستيلاء بالقوة على الممتلكات... وغيرها من الأمور التى تتم بطرق غير شرعية»<sup>(١٤)</sup>. إن الولايات المتحدة مطالبة، من خلال اتفاقية جلييلة ومقدسة، بمحاسبة أولئك المسئولين عن تلك الجرائم، بما فيهم القيادة الأمريكية نفسها... إلا أن كل هذا يمر فى صمت وسكون.

وطبعاً لم تسحب الولايات المتحدة، رسمياً، اعترافها بتطبيق موثيق جنيف على الأراضي المحتلة، وكذلك لم تسحب رسمياً اعترافها بشجب وتقرير الانتهاكات الإسرائيلية، ووصفها «بالقوة المحتلة». وفي أكتوبر ٢٠٠٠م، أعاد مجلس الأمن تأكيده بخصوص الإجماع على هذا الأمر، «داعياً إسرائيل، القوة المحتلة، إلى الالتزام بمسئولياتها القانونية التابعة لميثاق جنيف الرابع»<sup>(١٥)</sup>. كانت نتيجة التصويت ١٤-٠. امتنع كليتون عن التصويت، ربما لعدم رغبته في نقض أو منع أحد أهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، خاصة في ضوء الظروف التي تم فيها سن هذا القانون: وهي تجريم وحشية النازيين رسمياً. كل هذا تم إيداعه ثانية في خزانة الذكريات، مما يمثل إسهاماً آخر «لتعزيز الإرهاب».

وحتى يتسنى لتلك الأمور، بالدخول في حيز المناقشات، لفهم معناها ومغزاها، سيظل استدعاء «الولايات المتحدة للتدخل في عملية السلام» عديم المعنى، كما ستبقى التأملات والتوقعات بشأن المستقبل كالحلحة وباهتة.

\* \* \*